رهان الجزائر على ترقية صادراتها بعد الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية– دراسة على ضوء النصوص التشريعية الجديدة–

Algeria's bet on upgrading its exports after accession to the African Free Trade Area–Study in the light of new legislative texts–

ط.د شطي رميسة [1*]، د نبيلة لدرع [2]

[1] المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (الجزائر)، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية

chetti.roumaissa@cu-tipaza.dz

[2]المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (الجزائر)،houssemdine2013@gmail.com

تاريخ الإرسال: 03-11-2022 تاريخ القبول:06-01-2024 تاريخ النشر: 19-01-2024

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل دور القانون الإتفاقي لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية في تحويل الجزائر إلى قطب استثماري واقتصادي فعال، يضمن الانفتاح التجاري لها نحو السوق الإفريقية في إطار الإلغاء الكلي للقيود الجمركية وغير الجمركية، كما تهدف إلى تحديد مختلف الوسائل القانونية و التشغيلية وكذا الإجراءات المتبعة من قبل المشرع الجزائري في بناء القدرات الإنتاجية لمضاعفة مخرجات الصناعة كخطوات إصلاحية تساهم في تحضير السلع الجزائرية للتصدير وللمنافسة الإقليمية والعالمية. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل أبرزها أن الإتباع الصحيح للأنظمة التشريعية الاقتصادية الوطنية وتنفيذها وفق أحكام الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية سيشكل منعرجا حاسما للتصدير السلعي في الجزائر، خصوصا مع إدراك الحكومة لضرورة تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات من جهة، و لتعدد الآثار الايجابية التي ستعود بالنفع جراء الشراكة الإفروجزائرية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: منطقة التجارة الحرة الإفريقية، تحرير التجارة، التصدير والاستيراد، التشريعات الاقتصادية

Abstract:

This study aims to present and analyse the role of the African Free Trade Area agreement law in transforming Algeria into an effective investment and economic pole that ensures trade openness towards the African market within the framework of the total elimination of customs and non-customs restrictions We also aim to identify various legal and operational means and procedures followed by Algerian legislators in building productive capacities and multiplying industry outputs as reform steps that contribute to the preparation

المؤلف المرسل*

of Algerian goods for export and to regional and global competition. The study drew many conclusions, most notably that the proper application and implementation of national legislative and economic systems in accordance with the provisions of the agreement establishing the(AFFTA) would constitute a critical milestone for the export of goods in Algeria.

Key words.AFRICAN FREE TRADE AREA ,TRADE LIBERALIZATION, EXPORT AND IMPORT, ECONOMIC LEGISLATION.

مقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية والمستجدات العالمية الرامية إلى توزيع مراكز الهيمنة والنفوذ على أساس القوة الاقتصادية، اتجهت إفريقيا إلى تغيير مرتكزات الرؤى التنموية بإعادة تسطير مبادئها التجارية وتطوير إدارتها الجمركية، وفق الإقليمية الجديدة كأسلوب واعد ومعول عليه لتحرير التجارة البينية الإفريقية، من خلال احتضان إمكانيات القارة وتحويلها إلى فرص استثمارية حقيقة بشكل يكفل لها أخذ مكانتها في سلاسل القيمة العالمية و الإقليمية على حد سواء، وعلى هذا الأساس أضافت الدول الإفريقية رقما جديدا في تطبيقات مناطق التبادل التجاري الحر، نتجت عن اتفاقية متعددة الأطراف وضعت بموجب قواعد قانونية موحدة تسمح بحرية تنقل السلع، الخدمات ورؤوس الأموال بدون قيود جمركية وغير جمركية داخل منطقة إقليمية تدعى "بمنطقة التجارة الحرة الإفريقية ".

على مستوى آخر تهتم الجزائر بالتقارب الإقليمي نحو القارة الإفريقية عبر المنافذ القانونية المنظمة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، إذ تمثل هذه الأخيرة قاعدة تصديرية ضخمة والخيار البديل الداعم للتنويع والتصنيع، لهذا تعمل الجزائر على تنسيق سياستها الاقتصادية وفق المتطلبات الإفريقية بتشجيع صادراتها لدفع تجارتها الخارجية نحو منتجات أخرى خارج قطاع النفط، تمتلك فيها ميزة ظاهرة تسمح لها بخلق قطاعات قادرة على المنافسة الدولية عن طريق آليات قانونية فعالة تساعد على تهيئة مناخ قانوني ملائم من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الإختلالات السابقة بشكل يضمن التوسع التجاري وزيادة فرص الاستثمار والتصدير للسلع الجزائرية الصناعية والزراعية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في الآثار الناجمة عن القانون الإتفاقي لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية على الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل تعدد الفرص التي تتيحها في تعزيز سبل التعاون التجاري الإفروجزائري.

كما يهدف هذا الموضوع إلى :

- تسليط الضوء على الأطر القانونية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية وعلاقتها بالإصلاحات التشريعية في الجزائر.

- إبراز الإجراءات والوسائل القانونية الإقليمية والوطنية المساعدة على رفع القدرة التنافسية للصادرات السلعية الجزائرية .
- تحديد النصوص القانونية المستحدثة ذات الصلة بمنطقة التجارة الحرة الإفريقية وتقييم فعاليتها في تحقيق الأهداف المنشودة .

في هذا النطاق تطرح الإشكالية التالية: **ما مدى فاعلية الإصلاحات التشريعية والتنظيمية المترتبة عن انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ؟**

للإحاطة بكل هذه الجوانب قسمت الدراسة إلى مبحثين سيتم تناولهما بالشرح والتحليل وفق المنهجية الآتية:

المبحث الأول: أهمية الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية في ترقية الصادرات الجزائرية

المبحث الثاني:دور التشريعات الاقتصادية الجزائرية في تفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية

المبحث الأول: أهمية الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية في ترقية الصادرات الجزائرية

من أجل مواصلة التقدم لاحتواء الاقتصاديات الإفريقية في كيان موحد، سعى الاتحاد الإفريقي من جديد إلى وضع ثاني مداخل التكامل الاقتصادي بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بمنظور إقليمي شامل ومتكامل وفق بيان قانوني (المطلب الأول) قادر على مواجهة التعقيدات التي تعترض تحرير التجارة البينية الإفروجزائرية(المطلب الثاني).

المطلب الأول: إقامة منطقة التجارة الحرة الإفريقية كمدخل لتحقيق التكامل الإقليمي

في إطار التنفيذ الموسع لمعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعات الاقتصادية الإفريقية وتماشيا مع مخرجات النقاش المطروح في مؤتمر القمة الثامن عشر المنعقدة بأديس أبابا لسنة 2012 حول تعزيز التجارة البينية الإفريقية،وضع الاتحاد الأفريقي منطقة التجارة الحرة الإفريقية في صلب المحاور المهمة المندرجة ضمن أجندة أفريقيا 2063، بناء على معايير قانونية وأبعاد اقتصادية (الفرع الأول) مدعمة بتدابير وإجراءات قارية تساهم في الوصول إلى الأهداف الإنمائية المنشودة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التأطير القانوني لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية

المبادرة الإفريقية نحو إنشاء اتفاقية تجارية إقليمية لم تأت من العدم، بل هي نتيجة منطقية ذات أساس قانوني فرضتها الشرعية الدولية الناتجة عن قواعد منظمة التجارة العالمية، التي تسمح في مادتيها

24 من اتفاقية الجات و05 من اتفاقية الجاتس إمكانية تشكيل منطقة للتبادل التجاري الحر أو إتحاد جمركي، كاستثناءات متاحة لمبدأ عدم التمييز مع فرض عدد من الشروط يجب إستيفاؤها وهي:

– يتعين على الاتفاقية أن تزيد من حرية التجارة بين البلدان المشاركة،وذلك من خلال عدم تضمين الاتفاق أي مقتضيات تزيد من العوائق التجارية بين الدول الأعضاء.

– يجب إزالة كافة القيود على التجارة بين الأطراف الموقعة عليها بما في ذلك القيود الكمية.

– يجب إشعار وتقديم التقارير الرسمية لهذه الاتفاقية لدى المنظمة العالمية لتجارة لفحص مدى توافقها مع الشروط المحددة أعلاه[1].

في سبيل تحقيق هذه الشروط استجابت الدول الأعضاء و بادرت في إنشائها من الناحية العملية عبر مرحلتين مفصلتين هما:

أولا مرحلة إبرام الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية:

عقدت ثمانية (8) اجتماعات تشاورية إقليمية في الفترة الممتدة من ماي– نوفمبر 2014 تم فيها اتخاذ جميع التدابير التحضيرية المتعلقة بتكليف إجراء الدراسات وإعداد الوثائق الفنية حول المنطقة المراد إنشاءها، وكذا دعوة القطاع الخاص للمشاركة مع محاولة تأسيس مجلس الأعمال الإفريقي ومرصد التجارة[2]، وبهذا بدأ التعبير عن التوجه الرامي لإنشاء اتفاقية تجارية شاملة يظهر للعلن بشكل ملموس بمجرد دخولالقارة الإفريقية ممثلة في(قيادة الدول الأعضاء، المجموعات الاقتصادية الإقليمية،الأقاليم الجمركية وبدعم من مفوضية الاتحاد الإفريقي وهياكلها) مرحلة التفاوض، كانت بدايتها اجتماعات الدورة العادية 25 لقمة الإتحاد الإفريقي خلال الفترة 8–15 يونيو 2015 بجنوب إفريقيا تم فيها تحديد الأهداف، المبادئ التوجيهية، الشروط المرجعية، الترتيبات المؤسسية لمفاوضات[3].

تواصل التفاوض في هذا الشأن وأحرز فيه المتفاوضون تقدم كبيرا نحو اختتام هذه المرحلة واتفقوا على:

1– الانتهاء الفني والقانوني للاتفاقية: التزم المتفاوضون بالموعد النهائي المحدد في ديسمبر 2017 لاستكمال مشروع النص القانوني تحت تسمية الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية، وتم صياغتها وفق المنهجية المكرسة دوليا بشكل متدرج بين الاتفاقية الإطارية ذاتها ووثائق رسمية ثلاث باعتبارها جزءا

لا يتجزأ منها[4]، إذ تستهل النصوص الحاكمة للاتفاق بديباجة متبوعة ب30 مادة مقسمة إلى سبع أبواب على التوالي(التعريفات، الإنشاء والأهداف والمبادئ، الإدارة والتنظيم، الشفافية، الأفضليات القارية، تسوية المنازعات، أحكام نهائية[5])، وقد أرفق النص الرئيسي للاتفاق ببرتوكولات جاءت وفق الهيكل الآتي :

- البرتوكول التجارة في السلع:والذي يسعى إلى تعزيز التجارة البينية الإفريقية في السلع وتضمن 9 ملاحق هي (جداول الالتزامات، قواعد المنشأ، التعاون الجمركي والدعم الإداري المشترك، تسهيل التجارة،القيود الغير الجمركية، العوائق الفنية على التجارة،الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، تجارة الترانزيت، المعالجة التجارية).

-البرتوكول التجارة في الخدمات:يعمل على التحرير التدريجي لتجارة الخدمات،وتضمن 6 ملاحق هي (جداول الالتزامات المحددة، إعفاءات الدولة الأولى بالرعاية، خدمات النقل الجوي برنامج عمل المرحلة الانتقالية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة الإفريقية، القطاعات ذات الأولوية الوثيقة الإطارية بشأن الأطر التنظيمية).

- البرتوكول المتعلق بآلية تسوية النزاعات: تم فيه تحديد القواعد والإجراءات المتعلقة بكيفية حل النزاعات المثارة في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية وتضمن 3 ملاحق (إجراءات عمل فريق التحكيم، مراجعة الخبراء، قواعد سلوك المحكمين وأعضاء الفريق)[6].

2- التوجه نحو الإعلان الرسمي لها:في فعاليات الاتحاد الإفريقي بالعاصمة الرواندية كيجالي بتاريخ 21مارس 2018، وقعت 54 دولة من أصل 55 دولة على الاتفاقية القانونية التي تشكل منطقة التجارة الحرة الإفريقية[7] .

3- وضع الأطر التنظيمية لاستكمال ما تبقي من مسائل العالقة في المرحلة الأولى واختتام المرحلة الثانية باعتماد الصكوك القانونية المتعلقة بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة[8].

ثانيا مرحلة تنفيذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية :

بعد بلوغ الحد الأدنى من النصاب القانوني المحدد للتصديقات[9] بطريقة غير مسبوقة وبشكل قياسي في 29 أبريل 2019 أي في غضون 13 شهر من فتح باب التوقيع على الاتفاق، تقرر إطلاق المرحلة التشغيلية وكان من المفترض أن تدخل منطقة التجارة الحرة الإفريقية حيز النفاذ بتاريخ 1 جانفي 2020، لكن تداعيات الصحية لفيروس كرونا منعت ذلك ولهذا تأجل بدأ التداول فيها بحلول 1 يناير

2021[10]، و بالرغم من مرور أكثر من سنة على إطلاق هذه المرحلة يلاحظ من الناحية العملية بطئ في سير وتيرة المبادلات التجارية وهذا ما يؤكد على أن التنفيذ الفعلي لها يتطلب الكثير من الإرادة والوقت خاصة مع اتساع الرزنامة الزمنية المتعلقة بمستوى التفكيك الجمركي لرسوم الجمركية بين الدول الإفريقية التي تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات[11].

وعليه فإن المتمعن في ترتيبات إقامة منطقة التجارة الحرة الإفريقية يدرك أن الدول الإفريقية تحذوا حذو المنظمة العالمية للتجارة التي بدأت بالاتفاقية العامة للتجارة التعريفة الجمركية خاصة فيما يتعلق بتحرير تجارة السلع، و هو ما يتضح جليا من العناصر المدرجة في الباب الثاني والباب الرابع والخامس التيتنص على التحلي بالشفافية والكشف عن المعلومات بنزاهة عند أي التزام متعلق بالمسائل التجارية وأيضا مبدأ المعاملة الدولة الأولى بالرعاية،مبدأ المعاملة الوطنية،مبدأ المعاملة بالمثل.

الفرع الثاني الأهداف المتوقعة من منطقة التجارة الحرة الإفريقي

أولا– يعتبر إنشاء سوق إفريقية محررة بإتحاد جمركي قاري من بين أهم الأهداف العامة التي تناولتها أحكام الاتفاق[12]، ومن المقدر في حال الوصول إلى المسعى التشاركي ستصبح منطقة التجارة الحرة الإفريقية أكبر سوق منسجمة ومتماسكة في العالم، مند إنشاء منظمة التجارة العالمية بحجم سكاني يقدر ب2,1 مليار نسمة وناتج محلي نحو 5,2 تريليون دولار، ويحتمل أن يرتفع عدد سكانها على المدى المتوسط ليصل إلى 2,2 مليار نسمة بحلول عام 2050 أي نحو 26 % من سكان العالم[13].

ثانيا– تحديد ، تصنيف، مراقبة وإلغاء الحواجز التجارية،فالتجارة البينية تتأثر إلى حد كبير بمدى وجود القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعيق تدفق السلع بينها لهذا فإن الهدف في هذه المرحلة هو الإزالة التدريجية لهذه التعريفات بنسبة 90% من البضائع، فيما يتم إلغاء 7%من البضائع في مرحلة أطول يعود لكل دولة الحق في تحديها، أما 3 % المتبقية من البضائع لا ترفع عنها الرسوم.

ثالثا– الدخول في شركات كبيرة بين المؤسسات الاقتصادية والدول المختلفة مما سيخلق كيانات اقتصادية كبيرة تساعد في زيادة تدفقات الاستثمار، توفير فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة لثروة[14]

رابعا– الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية، ولتفعيل هذه الغاية يجب :

1- إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي خاصة في ظل استحواذ إفريقيا على مقومات طبيعية تؤهلها لتحقيق أمنها الغذائي.

2-دعم التصنيع المستدام بالتركيز على تنويع الصناعات واستعمال التكنولوجيات الجديدة

(الرقمنة، الذكاء الاصطناعي)[15]

لاشك أن تغطية هذه المطالب سيعطي لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية عمقا استراتيجيا أكبر لتطبيق سياسة التكامل الإقليمي بتحرير عمليات التصدير والاستيراد للسلع، وبالتالي فإن تحديد توجه الديناميكية الاقتصادية في هذا القطاع متوقف على مدى الالتزام الدول بتطبيق الإجراءات والتدابير الموضوعة في الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، خاصة المتعلقة بالتعاون الجمركي والمساعدة الإدارية المتبادلة والتي يكون منطلقها مبدئيا في :

أولا منح امتيازات ومعاملة تفضيلية تسمح بخلق مناخ ملائم للتعامل المرن بين الدول مهما كانت مستويات التنمية الاقتصادية فيها، ومعنى ذلك:

1-عدم منع دولة واحدة، دولتين أو أكثر من إبرام أو إبقاء على ترتيبات تجارية تفضيلية مع بعضها البعض أو مع أطراف ثالثة، شريطة أن لا تعوق هذه الترتيبات التجارية أهداف هذا البرتوكول أو تبطلها وأن أي تفضيل أو امتياز أو ميزة تمنح للأطراف الأخرى على أساس المعاملة بالمثل[16].

2-إمكانية تعديل جدول الامتيازات التعريفية،إذ يسمح للدولة الطرف وفي ظروف استثنائية أن تقوم بالتعديل بعد تقديم الطلب الكتابي للأمانة مرفقا بأدلة القوة القاهرة التي تقضي بهذا الطلب، وفور استلام هذا الأخير تعلم الأمانة الدول الأطراف، وفي حال وجود مصلحة جوهرية تباشر الجهات المعنية بالمصلحة بإتمام إجراءات التعديل بناء على نتائج المفاوضات بشرط تسوية المستحقات التعويضية [17].

3-تطبق كل دولة طرف تعريفات تفضيلية على الواردات الواردة من الدول الأطراف الأخرى، وفقا لجدول تعريفاتها المتعلق بالامتيازات المنصوص عليها في الملحق 1 من برتوكول التجارة في السلع وبما يتفق مع جداول آليات التخفيض المعتمدة.

4-حق المحافظة على عضوية الدول الأطراف داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، التي حققت فيما بينها مستويات أعلى من إزالة الرسوم الجمركية مع تلك المستويات العليا وتحسينها كلما أمكن ذالك لتحرير التجارة فيما بينها [18].

في هذا السياق نوضح بأن الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية قد اعترف فقط بثمان (8) تجمعات اقتصادية إقليمية افريقية (اتحاد المغرب العربي، السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي، جماعة دول الساحل والصحراء جماعة الشرق إفريقيا، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الهيئة الحكومية المشتركة لتنمية، ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي) واعتبرها حجر الأساس لقيام المنطقة[19]والجدير بالذكر أيضا أن اعتماد فكرة الترشيد الاقتصادي في تحديد الجماعات الاقتصادية المعترف بها هي توخي للواقعية ومراعاة لتقدم المنجز من طرفها في مستويات التكامل الإقليمي وعدم التقليل من أهميتها في للوصول للآفاق المستقبلية من هذا الاتفاق.

ثانيا العمل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية تنطوي على أحكام تسمح بالقيام بمايلي :

1-فيما يخص رسوم الاستيراد:

أ-تزيل الدول الإطراف تدريجيا الرسوم الجمركية أو الرسوم ذات الأثر المماثل على البضاعة الناشئة من إقليم أي دولة وفقا لجدول الامتيازات الوارد في الملحق 1 من البرتوكول التجارة في السلع.

ب-بالنسبة للمنتجات الخاضعة للتحرير، لا يجوز للدول الأطراف أن تفرض رسوم جمركية أو رسوم ذات أثر مماثل جديد على البضائع الناشئة من إقليم دولة طرف أخرى،باستثناء ما ينص عليه برتوكول التجارة في السلع .

ج- لا تشمل رسوم الاستيراد أي رسم أو ضرائب من أي نوع تفرض على استيراد السلع المرسلة من دولة طرف إلى مرسل في دولة طرف أخرى أو متصل به، بما في ذلك كل أشكال الضرائب أو الرسوم الجمركية، وكل إجراءات مكافحة الإغراق، الرسوم التعويضية، التعريفات أو التدابير الوقائية[19].

2-فيما يخص رسوم التصدير :

أ- يمكن للدول الأطراف أن تلجأ إلى فرض رسوم تصدير أو رسوم ذات أثر مماثل على البضاعة الناشئة على أقاليمها.

ب-أي رسم تصدير أو ضريبة تفرض على التصدير السلع أو تتصل بها، يجب أن تطبق على الجميع السلع المصدرة وكل الوجهات على أساس غير تميزي.

ج-تخطر الدولة الطرف التي تفرض رسوم تصدير أو ضرائب على التصدير السلع أو المرتبطة بتصديرها وفقا للفقرة المنصوص عليها سابقا، الأمانة في غصون 90 يوما من فرض رسوم أو ضرائب التصدير المذكورة.[20]

3- تجنب فرض قيود شاملة على الواردات والصادرات في التجارة مع الدول الأطراف ما لم ينص على خلاف ما هو وارد في برتوكول التجارة في السلع والمادة11 من الاتفاقية العامة حول التعريفة الجمركية والتجارة لعام 1994 وغيرها من اتفاقيات العالمية ذات الصلة [21].

المطلب الثاني التجارة الجزائرية بين تأكيد المكانة الإفريقية ورفع القدرة التنافسية

تشكل مخاوف المنافسة أصعب رهان في تطبيقات العملية للتجارة الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقيا خاصة مع تنامي وتطور القطاعات التصديرية لدول الأطراف السائرة في طريق النمو(الفرع1)، لهذا تداركت الجزائر من خلال تجاربها السابقة خطواتها المتأخرة في الانضمام لتكتلات الاقتصادية فكان مسارها الإفريقي مختلف هذه المرة، حيث اعتبرت من أوائل الدول المؤيدة والموقعة على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية عند الإعلان الرسمي له(الفرع الثاني).

الفرع الأول واقع التجارة البنية الإفروجزائرية

مكانة الجزائر تقترب من أدني درجات سلم المنافسة على المستوى الإفريقي حيث قدرت الصادرات والواردات الجزائرية بين البلدان الإفريقية ب3.46 مليار دولار سنة 2018 و3.51 مليار دولار سنة 2019، وهي ما تمثل زيادة مهمة مقارنة بمسار تطور معدل التجارة مع القارة لكنها لا ترتقي للمستوى المطلوب حيث أن 96 %من المعاملات التجارية تكون بين 5 دول إفريقية فقط، في حين بلغت واردات الجزائر من إفريقيا 4.03 % [22]، هذا الانخفاض في حجم التجارة البينية الإفروجزائرية راجع إلى :

1-الفكر الثقافي لدى المستهلك الجزائري الذي يفضل المنتج المستورد من الشركات الأجنبية الغربية غير الإفريقية .

2-الهيمنة الصينية على الأسواق الجزائرية، إذ تمثل هذه الأخيرة سوقا مضمونة نظرا لتوافق بساطة المنتوج الصيني والقدرة الشرائية لفرد الجزائري.

3-التزامات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي – اتفاق الشراكة الاورومتوسطية نموذجا-خاصة مع تنامي آثار حرب أوكرانيا مع روسياالتي عطلت سلاسل التوريد، مما زاد من تفاقم الاضطرابات في أسواق رأس المال التي تشهد تقييدا بالفعل وأيضا قد تسبب هذه الحرب في زيادة كبيرة في أسعار القمح والسلع الغذائيةالأخرى نظرا لضعف الإمدادات الغداء العالمية بين أوكرانيا وروسيا التي تمثل مصدر رئيسي للطاقة والأسمدة وكلاهما من المدخلات المهمة لإنتاج السلع هذا من جهة [23]، أما فيما يخص المنتجات الجزائرية الداخلة للسوق الأوروبية فيلاحظ انخفاض قدرتها التنافسية وذلك يرجع لإرتفاع تكاليف الإنتاج فضلا عن تحمل الشركات الجزائرية المصدرة للأعباء الضريبية والخضوع للعديد من الإجراءات المعقدة في المنافذ الجمركية مما يؤدي إلى تأخير دخول المنتجات الجزائرية للسوق الأوروبية في المواعيد المتفق عليها، وهذا ما يترتب عنه جزاءات وتكاليف إضافية جراء التخلف عن إتمام الصفقة التجارية[24]، لهذا فإن الجزائر مطالبة بإعادة تقييم ومراجعة الشراكة في مقابل تعدد الامتيازات والمصالح الاقتصادية الممنوحة بموجب اتفاق المنشى لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية.

للأسباب المشار إليها سابقا المتعلقة بروز منطقة التجارة الحرة الإفريقية أصبح واجبا توسيع التجار البينية الإفروجزائرية، لأن البيانات المرصودة من اللجنة الاقتصادية الإفريقية تتوقع في حال تنفيذ منطقة التبادل التجاري الإفريقي زيادة في التجارة البينية الإفريقية بنسبة 21.9 % في عام 2022 مقارنة بما كانت عليه في عام 2010 كسنة مرجعية، وأن أكثر القطاعات تأثرا هو إنتاج الغذاء والزراعة حيث ستبلغ نسبتها إلى 4.9 % ، كذلك الصادرات الصناعية سوف تنموا بنسبة تصل 7.4 %.

هذه النسب ستتحقق فعليا في حال إيجاد حلول لمختلف التحديات الهيكلية و الأمنية التي تعرقل السير الحسن للمنطقة المستحدثة ويمكن أن نوجز هذه الصعوبات في :

1- هناك بعض الدول تنتمي إلى عدة تكتلات اقتصادية بقوانين وقواعد مختلفة يمكن أن تتعارض مع اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية، كما أن هذه التكتلات مختلفة من حيث درجة الالتزام.

2-ضعف البنية التحتية المتعلقة بالتجارة حيث أن الطرق المتوفرة وشبكات السكك الحديدية والموانئ التي تستخدم لا تواكب التطورات التقنية الحاصلة، كما تفتقر الدول الإفريقية للموارد الضرورية لإصلاح وتوسيع وربط أنظمة وسائل النقل ببعضها البعض[25].

3- اعتماد الدول الإفريقية على تصدير المحاصيل والمواد الأولية، مما يسهم في تضيق نطاق العلاقات التجارية في أفريقيا سواء بين أفريقيا ببعضها البعض أو بين دول العالم .

4- مسألة الاستقرار السياسي مهمة جدا في نجاح الأهداف المرجوة من إقامة هذه المنطقة، إذ يمثل إعلاء سيادة القانون ومبدأ الشفافية بالإضافة إلى التداول على السلطة بطرق ديمقراطية و سلمية ووضع استراتجيات لها صفة الاستمرار في كافة القطاعات، لكن الواقع الإفريقي يفرض عكس ذلك حيث أن غالبية الدول الإفريقية لا تزال تمر بمرحلة انتقالية من النظم العسكرية أو نظام الحزب الواحد إلى نظم التعددية المنتخبة ديمقراطيا وليس من المعتاد أن تفصل دول القارة بين العلاقات الاقتصادية والسياسية عن بعض.

5- التمسك الحرفي بالسيادة الوطنية للدول الأعضاء حيث يسعى رئيس كل دولة إلى تعظيم مصالح دولته عند اتخاذ القرارات على المستوى الإقليمي، مع رفض التنازل عن قدر من اختصاصاتهم الوطنية لمصلحة فاعلية التنظيم الإقليمي بحجة عدم فقدان رقابتهم وهيمنتهم على المستوى الإقليمي[26].

6- استغلال المجرمين فرص عدم تأمين الحدود بارتكاب العديد من جرائم خاصة الإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، التهريب والهجرة غير شرعية، الاتجار بالبشر.

7- التجاذبات السياسية القائمة بين الدول الأعضاء ومثاله صراع الجزائر والمغرب الذي فرض قطع جميع العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مما خلف غلق الحدود ومنع التنقل السلع و الأشخاص.

الفرع الثاني انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية

عملا بنص المادة 22 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية استكملت الجزائر إجراءات الانضمام والتصديق طبقا لإحكامها الدستورية[27]، فصدر بذلك القانون رقم 20-10 بتاريخ 21 أكتوبر 2020 ، المتضمن الموافقة على الاتفاق المؤسس للمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، وبما أن هذا الأخير لا يدخل حيز النفاذ إلا بشرط التصديق وإيداع وثيقة الانضمام في آجال قانونية محددة[28]صادق رئيس الجمهورية عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 21-133 الصادر بتاريخ 16 مايو 2021 في الجريدة الرسمية العدد 36 مع إرفاق مضمون الاتفاق كاملا.

لعل سبب تسريع الجزائر إجراءات انضمامها لهذا التكتل الإقليمي هو تأكيد لمدى جاهزية السلع الجزائرية للمنافسة الإفريقية، و إعادة بعث جملة من الاعتبارات الاقتصادية مفادها أن المنظومة القانونية في شقها الاقتصادي تتجه بخطوات ثابتة وفعالة لانتقال من نظم الابتكار الوطنية ذات الاستهلاك المحلي إلى نظم الابتكار الإقليمي، ذات خصوصية وطابع تصديري على المستوى الدولي وهو ما أكده وزير التجارة في تصريحاته بأن المؤسسات الوطنية المصدرة تشهد ارتفاعا ملحوظا خلال عام 2022 حيث قاربت 2000 مؤسسة حاليا مقابل 800 مؤسسة في 2021 منوهابأن هذا المنحى التصاعدي سوف يستمر خاصة في ظل التبادل التجاري الإفريقي[29].

المبحث الثاني دور التشريعات الاقتصادية الجزائرية في تفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية

سعت الحكومة الجزائرية مباشرة بعد التعديل الدستوري لسنة2020 على تجسيد التزام رئيس الجمهورية بالنظر في المنظومة الاقتصادية، باستحداث أدوات تقنية وأنظمة قانونية مناسبة لإعادة بعث اقتصاد متنوع ومستدام منشئ للمناصب عمل، مستغل للثروات ومحررا من القيود التي تكبح التجارة الخارجية (المطلب الأول) غير أن هذه التوجهات لن تتحقق إلا إذا تم التنفيذ الصحيح لقواعد المنشأ الإفريقية من طرف المصنعين الجزائريين (المطلب الثاني).

المطلب الأول القواعد القانونية المستحدثة لتجديد النشاط الاقتصادي في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية

إن الأداء الضعيف للمجال الصناعي والنمط المتعثر للنشاط التجاري،حتم على المشرع إدماج القطاع المؤسساتي مع الرهانات الجديدة للتنافسية (الفرع الأول) والبحث عن وسائل قانونية وبرامج دعم وطنية مناسبة لها قادرة على إحداث تأثير اقتصادي من داخل الجزائر نحو القارة الإفريقية (الفرع الثاني)

الفرع الأول إعادة مراجعة المحيط القانوني

تماشيا مع الاحتياجات الوطنية ومراعاة للسياسة التكميلية التي نص عليها الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، الآمرة بضرورة تضمين التشريعات الوطنية للدول الأعضاء على محيط قانوني يحقق تدعيم أنشاء وتفعيل المنطقة الإفريقية بغرض التعجيل بالتنمية، بدأت بوادر التحول في بناء اقتصاد وطني جديد يتمحور حول الاتجاهات الإستراتيجية الرئيسية الآتية :

1-إعادة هيكلة الاقتصاد حول القطاعات التي تثمن على وجه الأولوية جميع موارد البلاد وتتجه في نهاية المطاف نحو الصناعات المعززة للتصدير، وذلك بغرض تنويع الموارد المالية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل الواردات[30].

2-إنشاء مناخ أعمال شفاف يستوعب الاستثمار الوطني والأجنبي.

3-وضع نمط مرن لتسيير المؤسسات الاقتصادية مبني على الرقمنة والابتكار والتنافسية.

كما أن التأسيس لنسيج صناعي وفلاحي متطور يراعي خصوصيات الاقتصاد الوطني في تقسيماته يمر حتما عبر انتهاج إحدى سياسيات الاقتصادية التالية :

1-سياسة الضبط : حيث تهدف إلى تحقيق التوازن العام من خلال آليات المالية والنقدية والتجارية بحيث تعمل هذه السياسة على تخفيض معدل التضخم وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار العملة والبحث عن التوظيف الكامل.

2-سياسة إعادة الهيكلة الصناعية: تهدف إلى تكييف الصناعة مع الاتجاه العام لطلب العالمي باللجوء إلى الصناعات التصديرية، تحفيز النشاط الاقتصادي وامتصاص البطالة، وبهذا قد توفر الدولة ولو بنسبة جزئية السياسة الحمائية لقطاعاتها المنتجة .

3-سياسة الإنعاش: تهدف بالأساس إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعد ما كان يعاني من شبه توقف (ركود) في مجمل آلياته، وعلى هذا النحو تلجأ الدولة إلى استخدام بعض الآليات عند عجز الميزانية العامة (تمويل التنمية بالعجز)، تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي وزيادة الأجور لتنشيط الاستهلاك و بالتالي تقوية الطلب على السلع أو العكس .

4-سياسة دعم النمو : هي آلية مكملة لسياسة الإنعاش، الهدف منها هو ضخ أكبر عدد ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو[31].

الفرع الثاني الآليات القانونية لترقية الصادرات الجزائرية في منطقة التجارة الحرة الإفريقية

انتهج المشرع الجزائري سياسة تأهيل صناعية فعالة تسمح بتعزيز التبادل الحر للسلع الجزائرية في منطقة التجارة الحرة الإفريقية بشكل تنافسي للمؤسسات سواء على مستوى الأسعار أو الجودة، يواكب التقنيات الحديثة ومتطلبات الأسواق بناء على أسس ووسائل قانونية جاءت في الأحكام التشريعية الجديدة المنظمة لنشاط التصدير في الجزائر من خلال :

أولا تطوير الإطار الهيكلي للمؤسسات: تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة موردا اقتصاديا هاما توفر قدرات إنتاجية هائلة، ولهذا اتجه المشرع الجزائري للمواصلة تنشيط برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستعانة بمجموعة من الوسائل قصد إعادة بعث نشاطها من خلال :

1- دعم حركية المؤسسات الناشئة باعتبارها القاطرة الأمامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء لجنة وطنية ذات تنظيم فعال يخول لها صلاحية منح علامة مؤسسة ناشئة بطرق سهلة في آجال معقولة[32].

2-إنشاء حاضنات الأعمال كمرافق قانوني لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [33].

3- إطلاق المنصة الرقمية للبطاقة الوطنية للمنتج الوطني بمبادرة من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و بمساهمة وزارة التجارة، حيث أطلقت بتاريخ 11 أكتوبر 2021 أول منصة رقمية على شبكة الانترنت لتسهيل عملية الاستفادة من برنامج الدولة لترقية الصادرات ولمرافقة المصدر في عملية التصدير، كما يمكن اعتبارها معرض افتراضي لعرض السلع والخدمات ودليل افتراضي إلكتروني للمؤسسات التي ترغب في دخول الأسواق العالمية[34].

لهذا يجب أن يتسم المنتوج الموجه للتصدير بالجودة التي تسمح للمؤسسة المصنعة الجزائرية بالحصول على شهادة المطابقة للمعايير العالمية الصادرة من منظمةiso، لهذا يلزم تفعيل جانبين مهمين الأول يتمثل في إقامة نظام فحص سلع التي يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة لأسواق الخارجية، والأمر الثاني هو الحفاظ على سمعة المنتج باستعمال نظام موحد للجودة داخل الجزائر[35].

4-تعديل أحكام القانون التجاري بخلق شكل جديد يندرج ضمن تصنيف شركات الأموال بعد تسجيل عجز كبير داخل شركات المساهمة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي، نظرا لكثرة التعقيدات التي تتعرض لها عند التأسيس، الإدارة والتسيير كما تتطلب رأس مال كبير، و ذلك باستحداث شركة المساهمة البسيطة تتسم بمرونة أحكامها و توافق مع بيئة الأعمال الحالية لصغار المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، إذ ينقسم رأس مالها إلى أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص كما يمكن أن تؤسس من طرف شخص واحد أو عدة أشخاص طبيعيين أو معنويين، وتنشأ حصريا من طرف الشركات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة " [36]

5-الاستفادة من الإعفاءات الضريبية الدائمة على المداخيل المحققة من عمليات التصدير السلع والخدمات، إذ يمنح هذا الإعفاء تناسبيا مع المداخيل المحققة من العملة الصعبة، كما تستفيد الأنشطة التي يمارسها الشباب أصحاب الاستثمارات أو أنشطة المشاريع المؤهلون للاستفادة من أنظمة دعم التشغيل التي تسيرها (الوكالة الوطنية لتسير لقرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الصندوق الوطني لتأمين على البطالة) من إعفاءات مؤقتة من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال.[37]

ثانيا- التحسين الجوهري لمناخ الأعمال

1- بعد فشل منطقة بلارة قامت الجزائر بضبط الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية لها بتهيئة مناطق حرة عامة ومناطق حرة للصناعية التصديرية، من خلال سن قانون جديد رقم 22-15 يحدد القواعد العامة المطبقة على المناطق الحرة الصادر في 20يوليو2020يهدف إلى تعزيز الاستثمار، الإنتاج والتنويع الاقتصادي قصد ترقية الصادرات وترشيد الواردات كوسيلة لحماية المنتوج الوطني، مع تحديد دفتر الأعباء، كل هذه الأهداف ينتظر تفعيلها لحين صدور مراسيم تنفيذية منشأة للجان وطنية ومؤسسات لتسير المناطق الحرة.

2- وضع إطار قانوني متناسق لتشجيع الاستثمار يسعى إلى تطوير قطاع النشاطات ذات القيمة المضافة،تثمين الموارد الطبيعية، الموارد الأولية المحلية،ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة،إعطاء الأفضلية للتحول التكنولوجي، تطوير الابتكار، اقتصاد المعرفة،تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير، لتحقيق هذه الأهداف ركزت تعديلات القانون الاستثمار الجديد على الأنظمة التحفيزية المطبق على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع من طرف الأشخاص الطبيعيين و المعنويين، الوطنيين أو الأجانب مقيمين كانوا أو غير مقيمين من خلال :

- تكريس مبدأ حرية الاستثمار والمبادرة .
- تبسيط الإجراءات وتقليص مساحة السلطة التقديرية للإدارة في مجال معالجة ملفات الاستثمار لاسيما التي تعتمد على التمويل الذاتي.
- اقتصار الامتيازات والحوافز الضريبية على توجيه ودعم الاستثمار في بعض القطاعات ذات الأولوية خاصة الشعب الصناعية و المنجمية (كانت أول نتائج هذا القانون صدور قرار بدء استغلال منجم الحديد لغار جبيلات بتندوف) أو المناطق التي تحضي باهتمام الدولة دون غيرها.
- اعتماد مقاربة برغماتية في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراعي استقطاب الاستثمارات التي تضمن نقل التكنولوجيا [38].

المطلب الثاني أهمية قواعد المنشأ داخل منطقة التجارة الحرة الإفريقية

تعد قواعد المنشأ الأساس الذي يتم وفقه تبادل الإعفاءات والامتيازات بين الدول المرتبطة فيما بينها باتفاقيات تعاون ثنائية أو متعددة الأطراف، إلا أنه ينطوي على مضامين اقتصادية وسياسية تفوق أهميته التقنية بكثير، نظرا لما تمثله عمليات تحرير التجارة داخل النظام العالمي الجديد(الفرع الأول) لهذا فإن آثار قواعد المنشأ في دعم التجارة البينية الإفريقية ودفع عجلة التصنيع في إفريقيا لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية متوقفة نظريا على درجة الالتزام بالنصوص والضوابط القانونية المعدة له(الفرع الثاني).

الفرع الأول تحديد المقصود بقواعد المنشأ

تعددت مفاهيم قواعد المنشأ "بلد الصنع" لدى جمهور الباحثين غير أنها تصب في معنى واحد يمكن حصر أهمها في التعريف المعتمد من طرف منظمة التجارة بأنها"**المعايير التي يحددها أي عضو لتكتسب السلعة على أساسها صفة المنشأ الوطني من أجل الاستفادة من الإعفاءات الجمركية المنصوص عليها في إطار اتفاقات التجارة التفضيلية، بشرط أن لا ينتج عن هذه القواعد مزايا وإعفاءات تزيد عن تلك الممنوحة وفقا لمبدأ المعاملة الوطنية أو الدولة الأولى بالرعاية، الذي يمنع أي دولة عضو من منح إعفاءات ومزايا لسلع دولة أخرى سواء كانت عضوا في المنظمة أم لا** " [39].

أما بالنسبة لموقف المشرع الجزائري فقد نص في المادة الأولى من الأمر رقم 76-65 المتعلق بتسميات المنشأ على "**تعني تسمية المنشأ الاسم الجغرافي لبلد معين أو منطقة أو جزء من منطقة أو ناحية أو مكان مسمى،ومن شأنه أن يعين منتجا ناشئا، وتكون جودة هذا المنتج أو ميزاته منسوبة حصرا أو أساسا لبيئة جغرافية تشمل على العوامل الطبيعية والبشرية** "،كما نصت المادة 14 من قانون الجمارك رقم 17-04على"**يعتبر بلد المنشأ بضاعة ما البلد الذي تم فيه الحصول عليها كليا أو خضعت فيه إلى عينات تحويل جوهري، ماعدا حالة تطبيق أحكام خاصة بقواعد المنشأ التفضيلية المنصوص عليها في الاتفاقيات أو الاتفاقيات التجارية التعريفية الدولية المبرمة بين الجزائر و بلد ما أو بلدان أو اتحاد جمركي أو إقليم جمركي** ".

يلاحظ بعد استقراء النصوص القانونية المنظمة لقواعد المنشأ غياب نص صريح يعرفها والاكتفاء فقط بتحديد نطاق تطبيق قواعده، حيث أوضح العلاقة اللصيقة بين المنتوجات والأرض كما أشار إلى جودة بعض المنتوجات بالحيز الجغرافي الذي يسمح بإنتاجها .

بالرجوع للاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية وضح الملحق رقم 2 التفاصيل المتعلقة باكتساب صفة المنشأ الإفريقي بناء على معيارين أساسيين هما:

1-معيار المنتجات تامة الصنع أو المتحصل عليها بالكامل وفق المادة 05 من الملحق 02 : أين يتم إنتاجها بشكل تام وكامل في بلد واحد دون استعمال مدخلات غير محلية، وهي تضمن المنتجات الطبيعية المستعملة والخردوات.

2-معيار التحول الجوهري وفق المادة 06 من الملحق 02: فهي تمثل المنتجات المصنعة أو التي تم معالجتها بشكل كاف من خلال إضافة قيمة كافية إليها[40].

الفرع الثاني ضوابط تصميم قواعد المنشأ لتفعيل منطقة التجارة الحرة

أولا تبسيط ومواءمة قواعد المنشأ لبيئة أعمال التجارة الإفريقية : إذا كانت أساليب صياغة قواعد المنشأ تتسم بالتعقيد أو ذات تكلفة عالية فقد يجعل ذلك منها عائقا كبيرا أمام سلاسة دخول السلع ذات التصنيع الإفريقي للسوق الإفريقية،وعليه عدم تحقيق المكاسب الاقتصادية المرجوة من المنطقة لأن هذه التعقيد سوف يدفع بالشركات مهما كانت درجة قوتها بالتخلي عن الأفضليات واختيار ممارسة التجارة مع شركاء خارج منطقة تجارة الحرة الإفريقية، كما ينبغي أن تكون شفافة وتتماشي مع مستويات الإنتاج للبلدان الأقل نموا والتي تشهد ضعفا في الاستفادة من التعريفات التفضيلية، ناهيك عن إتباع نظام تطبيقي صارم سليم وطويل الأمد[41].

ثانيا تقيد فئة من الدول من المعاملة التفضيلية : تم استثناء بعض الدول الأقل نموا من الاستفادة من المعاملة التفضيلية لصادراتها إلى الشركاء الخارجيين لهذه الدول، مع الإشارة أن معدل استخدام المعاملة التفضيلية هو 4.6%[42].

ثالثا الإبلاغ الالكتروني عن الحواجز غير الجمركية المتعلقة بقواعد المنشأ: في حال عدم الامتثال للأوامر الناهية عن العمل بها، تم توظيف آلية إلكترونية موجودة على الموقع www.tradebarriers.afica للإبلاغ الدقيق والرصد الفعلي والإزالة المستدامة للحواجز الجمركية المفروضة خارج إطار الاتفاق، إذ تهدف إلى ضبط ورصد الحواجز غير جمركية كما تساهم في تقليص الحجم الساعي الذي تأخذه الحكومات لتسوية الحواجز غير جمركية المبلغ عنها [43].

الخاتمة

من خلال ما تم طرحه في مضمون الموضوع والقراءة في جوانبه خلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج هي :

- إن الاتفاق المنشى لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية يحضى بالقبول نظرا لتبنيه معايير وضوابط قانونية عالمية تمتاز بالمتانة الموضوعية ومستمدة من تجارب تكرست تاريخا من خلال اتفاقيات دولية ولدى هيئات ومنظمات ذات البعد العالمي في هذا المجال .
- إن الآثار التجارية المنتظرة من انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية ستكون إيجابية إلى حد كبير، خاصة فيما يتعلق بالسلع الزراعية والمصنعة الموجهة للتصدير وذلك نتيجة :

✓ الإمكانيات الكاملة (الطبيعية والبشرية) التي تتمتع بها الجزائر، ففي حال الاستغلال الجيد لها سيمكنها من خلق هياكل تصدير منافسة بامتياز للسلع الإفريقية والدولية .

✓ تحسينات في الكفاءة بسبب التشريعات المستجدة الهادفة إلى تحسين أداء المؤسسات المحلية، ارتفاع الإنتاجية لسلع نظرا لشدة المنافسة الخارجية .

✓ انخفاض أسعار السلع المحلية أو المدخلات المستوردة من إفريقيا بسبب التخلي على الرسوم الجمركية و رفع الطلب على العملة الجزائرية .

- القضاء على عمليات تهريب السلع في المناطق الحدودية، بفضل المناطق الحرة الوطنية المنشأة حديثا والخاضعة لتفتيش الجمركي بأسلوب الإشراف وليس بقوة القمع .
- الانفتاح التجاري على العالم بسبب الموقع الاستراتيجي للجزائر الذي يخول لها بأن تكون منطقة عبور من أوروبا لإفريقيا، خاصة إذا تم ربط ميناء الحمدانية وميناء جن جن بالطريق العابر لصحراء "الجزائر –لاغوس" ليكون همزة وصل بين السوق الإفريقية والأوروبية، فهو بمثابة إنجاز كبير في الشبكة الاقتصادية والتجارية للجزائر والقارة الإفريقية إذا تم استغلاله بالشكل الجيد .
- ستسمح منطقة التجارة الحرة الإفريقية بالعودة القوية للدبلوماسية الاقتصادية للجزائر داخل العمق الإفريقي خاصة مع توافق الخلفية السياسية للجزائر مع الدول الأعضاء، فالجزائر دعمت الحركات التحررية ومسحت الكثير من الديون الدول الإفريقية كما عززت سبل التعاون الاجتماعي الإفريقي خاصة في محاربة فقر ومجاعة الشعوب الإفريقية .

- إن الأعمال التي شرع فيها فيما يخص كيفية تطوير المؤسسات الوطنية من أجل ترقية الصادرات الجزائرية خاصة الموجه للتصدير الإفريقي، لا تزال تحتاج إلى الدعم الهيكلي في جانبه المالي و الجبائي لأن مجرد تحرير التجارة أو إلغاء القيود الجمركية لن يصل تلقائيا إلى نتائج إنمائية.

كما توجه في هذه الورقة البحثية مجموعة من التوصيات لعلها تثمن الخطط التنموية المتبعة :

- إنشاء مجلس أعلى لضبط الاستيراد والتصدير مدعم بقاعدة بيانات رقمية للمعلومات حول المنتوجات المستوردة، يعمل على رقابة مدى مطابقتها للمعايير الجودة العالمية لتجنب إغراق السوق المحلية بمنتجات إفريقية متدنية الجودة، كما يشرف أيضا على التخطيط لعمليات التصدير بتحديد الشركات المخول لها التصدير وتقسيمها حسب طبيعة المنتج المصدر والقدرات الإنتاجية له.
- ضرورة التوجه لعصرنة القطاع البنكي بتطوير وتنويع المنتجات المالية كالصكوك، فضلا عن إنشاء بنوك وطنية في البلدان الإفريقية.
- تفعيل دور الإعلام على التسويق للسلع الجزائرية، بالمشاركة في المعارض والمؤتمرات الإفريقية للتأكيد على جودتها واحترامها لمعايير الصحية .

الهوامش

1. بن هدي أمال، الاتفاقيات التجارية الإقليمية على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص قانون أعمال المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012-2013،ص 67

2. أنظر جيهان عبد السلام عباس منطقة التجارة الحرة القارية و مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا،مجلة متابعات إفريقية، العدد 13 ، مايو2021، ص 33.

3. مذكرة شارحة للاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التقرير الثالث عشر للجنة الشؤون الاقتصادية و مكتبي لجنتي الخطة و الموازنة والشؤون الإفريقية، وزارة التجارة و الصناعة،جمهورية مصر العربية، فبراير 2019، ص4.

4 الاتحاد الإفريقي، الاجتماع السابع لمنتدى التفاوض أديس أبابا، في ملاحظة للمحررين : رؤساء المفاوضين يختمون الجولة 7 من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية، 11 أكتوبر 2017 (تاريخ الدخول 1-06-2022)ملاحظة للمحررين: رؤساء المفاوضين يختتمون الجولة 7 thمن مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية (CFTA)| الاتحاد الأفريقي(au.int) .

5.انظر المرسوم الرئاسي رقم 21-133 المؤرخ في 22 شعبان عام 1442 الموافق ل 5 أبريل 2021، المتضمن التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع كيجالي في 21 مارس 2018 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36 الصادرة في 16 مايو 2021 .

6.دلال عرامة، لطرش ذهبية، دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 21 العدد1،ديسمبر 2021، ص 215 .

7 جيهان عبد السلام عباس، مرجع سابق، ص 34.

8.الاتحاد الإفريقي، مؤتمر الدورة العادية الثانية والثلاثون، تقرير عن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية يقدمه فخامة محمد إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر وقائد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، قمة أديس أبابا . أثيوبيا 10-11 نوفمبر 2019 ، ص 10.

9.أنظر المادة 23 فقرة 1 من المرسوم الرئاسي 21-133 "يدخل هذا الاتفاق وبرتوكولات التجارة في السلع والتجارة في الخدمات وبرتوكول قواعد وإجراءات التسوية المنازعات حيز التنفيذ بعد 30يوما من إيداع وثيقة التصديق الثانية و العشرين ".

10. الاتحاد الإفريقي، قرار الدورة الثالثة عشرة غير العادية لجمعية الاتحاد بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية5 ديسمبر 2020، مجلس الأعمال الأفريقي يشيد ببدء التداول على أساس اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية | الاتحاد الأفريقي(au.int) (تاريخ الدخول 05-06-2022).

11. مذكرة شارحة للاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ، مرجع سابق، ص 13.

12. أنظر المادة 2 فقرة1و2 من المرسوم الرئاسي 21-133 المتضمن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية .

13.جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة الإفريقية بين الفرص والتحديات، مجلة آفاق إفريقية، المجلد 19، العدد 49، 2020، ص 84.

14 دريدي سارة، بن محمد هدى، آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية – إفريقيا جنوب الصحراء – في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية ، مجلة المعيار، مجلد 26 ، العدد 4، 2022 ص 735.

15. تقرير مؤتمر وزراء المالية والتخطيط و التنمية الاقتصادية الإفريقيين عن أعمال دورته الثالثة والخمسين الصادر من اللجنة الاقتصادية الأفريقيين في أديس أبابا (حضوريا وعبر الانترنت) 22،23 مارس 2021 الأمم المتحدة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ص7.

16. المادة الرابعة من برتوكول التجارة في السلع.

17. المادة 11 من برتوكول التجارة في السلع.

18. المادة 8 من برتوكول التجارة في السلع.

19.المادة الأولى الفقرة 20 من الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية .

20.انظر المواد 7 و10 من برتوكول التجارة في السلع.

21.أنظر المادة 9 من برتوكول التجارة في السلع .

22.زخروف عامر، دحو سليمان، مستقبل التجارة الإفريقية ودورها في تنمية التجارة البينية الإفروجزائرية عن طريق نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية افريقية ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد8، العدد 01 ، أفريل 2022 ص 740.

23. تقرير مجموعة البنك الدولي حول مراجعة الحقائق وتنبؤات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وقت عدم اليقين ، أبريل 2022 ص 9.

24. حرفوش سهام، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الإفروجزائرية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 02 العدد الاقتصادي 33 ، 2022ص364.

25.زخروف عامر، دحو سليمان ، مرجع سابق، ص 736-738 .

26 وليد حفاف، مستقبل التجارة الحرة الإفريقية المزايا والتحديات ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020ديسمبر، ص 608 .

27. المادة 91 الفقرة 7 والمادة 153 من الدستور " يصادق رئيس الجمهورية على الاتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بالحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة و لاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بمناطق التبادل الحر والشراكة وبالتكامل الاقتصادي بعد أن يوافق عليه البرلمان بغرفتيه".

28.أنظر المادة 23 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية .

29. تصريح وزير التجارة كمال رزيق على هامش تدشين الملتقى الستيني لمؤسسات العريقة الذي نظمته الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة بمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال (تاريخ الزيارة 0906-2022) وزير التجارة: الجزائر تحصي ما يقارب 2000 مؤسسة مصدرة – المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري(entv.dz) .

30.سليم بوهديل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية –مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية آفاق 2025- أطروحةل نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2016-2017 ، ص 83.

31. تومي عبد الرحمان، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- الواقع والآفاق-، الطبعة الأولى، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص ص 200- 201.

32.مرسوم تنفيذي رقم20-356 مؤرخ في 30 نوفمبر2020 يتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير وهياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها، ج ر عدد 73

33. مرسوم تنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة "و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها.

34 راحوا محمد عبد الوهاب، أثر التنويع الدولي لمؤسسات الصناعية الغذائية على ترقية الصادرات في الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق ، المجلد 09 ، العدد 02 ، سنة 2022 ، ص 11

35. يحياوي عبد الحفيظ، إستراتجية الصادرات الجزائرية ما بين الواقع و المأمول، دراسة لفترة 2020-2010 مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13 ، العدد 01 ، 2022 ص 301

36.المادة 715 مكرر 133 من قانون رقم 22-09 المؤرخ في5 مايو 2022 يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المتضمن القانون التجاري ج ر عدد32 .

37.المادتين 5و6 من قانون رقم 21-16 المؤرخ في30 ديسمبر2020 المتضمن قانون المالية 2022 ج ر عدد100 .

38.المواد 1، 2، 8، 24، 26، 18من قانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار

39. حرفوش سهام، مرجع سابق، ص 355 .

40. قنيفي مريم، لطرش ذهبية، آليات تعزيز التبادل التجاري الإقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة لإفريقيا –مثلثات النمو وقواعد المنشأ نموذجا– ، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد 04 ، العدد 1 جوان 2022 ص 95 .

41. تقرير مؤتمرالأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ، جنيف 27 يونيو 2019 ، ص 3

42.سهيلة مصطفى، التقليل من الحواجز غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 5، العدد01، فيفري 2022، ص 162.

43. الاتحاد الإفريقي ، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الحواجز الغير الجمركية آلية الإبلاغ والرصد والإزالة، دليل نظام المستخدمين العموميين سبتمبر2019 ص 3.

المراجع :

الاتفاقيات والنصوص القانونية

1–قانون رقم 76–65 المؤرخ في 16 يوليو 1976 المتعلق بتسميات المنشأ ، ج ر، العدد 59.

2– قانون رقم 17–04 المؤرخ في 19 جمادى الأول 1438 الموافق ل16 فبراير 2017 يعدل و يتمم القانون رقم 79–07 المؤرخ 21 يوليوا1979 و المتضمن قانون الجمارك ، ج ر، العدد 11.

3–القانون رقم 20–10 المؤرخ في 5 ربيع الأول 1442 الموافق 22 أكتوبر 2020 المتضمن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الوقع في21 مارس 2018 بكيجالي ، ج ر، العدد80.

4–قانون رقم 22–09 المؤرخ في 4 شوال 1443 الموافق 5 مايو 2022 يعدل ويتمم الأمر رقم 75–59 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق ل26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري، ج ر ، العدد 32.

5–قانون رقم 22–18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق ل24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار ج ر ، العدد 50.

6–القانون رقم 22–15 المؤرخ في 21ذي الحجة عام 1443 الموافق 20يوليو 2022 يحدد القواعد المنظمة للمناطق الحرة، ج ر ، عدد 49.

7–مرسوم تنفيذي 20–356 المؤرخ في14 ربيع الثاني1442 الموافق ل30 نوفمبر 2020 يتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير وهياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها، ج. ر عدد 73.

8–مرسوم تنفيذي رقم 20–254 المؤرخ في27 محرم1442 الموافق ل 15 سبتمبر 2020 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة "و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، ج ر العدد 55.

6-المرسوم الرئاسي رقم 21-133 المؤرخ في 22 شعبان عام 1442 الموافق ل 5 أبريل 2021، يتضمن التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع كيجاليي 21 مارس 2018، ج ر ، العدد 36 الصادرة في 16 مايو 2021.

7-مذكرة شارحة للاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التقرير الثالث عشر للجنة الشؤون الاقتصادية و مكتبي لجنتي الخطة و الموازنة و الشؤون الإفريقية، وزارة التجارة والصناعة،جمهورية مصر العربية، فبراير 2019.

الكتب

8- تومي عبد الرحمان، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- الواقع والآفاق-، الطبعة الأولى، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، الجزائر.

الأطروحات

9-بن هدي أمال، الاتفاقيات التجارية الإقليمية على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص قانون أعمال المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران 2012-2013.

10-سليم بوهديل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية -مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية آفاق 2025- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2016-2017.

المقالات

11-جيهان عبد السلام عباس منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا ،مجلة متابعات إفريقية ، العدد 13 ، مايو 2021.

12-جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة الإفريقية ، بين الفرص والتحديات، مجلة آفاق إفريقية ، المجلد 19، العدد 49، 2020.

13-حرفوش سهام، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الإفروجزائرية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، المجلد 02 العدد الاقتصادي 33 ، 2022 .

14-دريدي سارة، بن محمد هدى، آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية – إفريقيا جنوب الصحراء – في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية ، مجلة المعيار، مجلد 26 ، العدد 4، 2022 .

15-دلال عرامة، لطرش ذهبية، دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 21 العدد1،ديسمبر 2021.

16-راحوا محمد عبد الوهاب، أثر التنويع الدولي للمؤسسات الصناعية الغذائية على ترقية الصادرات في الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق ، المجلد 09 ، العدد 02 ، سنة 2022 .

17- زخروف عامر، دحو سليمان، مستقبل التجارة الإفريقية ودورها في تنمية التجارة البينية الإفروجزائرية عن طريق نماذج للتكتلات الإقليمية الاقتصادية افريقية ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد8، العدد 01 أفريل 2022.

18-سهيلة مصطفى، التقليل من الحواجز الغير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، مجلة النمو الاقتصادي و ريادة الأعمال، المجلد 5، العدد01، فيفري 2022.

19-. قنيفي مريم ، لطرش ذهبية، آليات تعزيز التبادل التجاري الإقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة لإفريقيا –مثلثات النمو وقواعد المنشأ نموذجا- ، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04 العدد1 جوان 2022.